جدل كبير ثار في كافة المحافل حول هذه القضية...الطرف المؤيد يطرح الاعتبارين السابقين أما المعارض فيرى أن هناك مبالغة كبيرة في ذلك، وأنها عملية تأكل داخلنا ويجب أن تتوقف. ولما كانت هناك أصوات تتعالى بضرورة وقف الانتفاضة، فلم يكن من السهل التمييز بين هذين الصوتين، وبدوا كأنهما نفس الصوت، ويبدو أن البعض كان يتبنى وجهة النظر في نفس الوقت بوقف الانتفاضة، ووقف ظاهرة القتل بدعوى العمالة مع الاحتلال.

كثيراً ما كان مثل هذا الجدل يثور في لقاءات أخي محمود مع أصدقائه التي تجري في غرفة الضيوف في دارنا، وللحق فقد كان هناك إفراط واضح في هذه الظاهرة، والأخطر في الأمر أنه لم يكن هناك مرجعية وطنية، وحتى لم يكن في الغالب مرجعيات تنظيمية لإصدار القرار في ذلك، وظلت القرارات بأيدي مجموعات من الشبان المتحمسين في الغالب، دون أي رقابة من جهات عليا مسؤولة، كما أن أي رقابة ذات طابع قضائي أو قانوني أو حقوقي كانت غائبة تماماً عن الأمر...وقد كان بعض العارفين والمطلعين على الأمور أمثال محمود يطرحون مثل هذه الأفكار، ولكن كان من الواضح أن تطبيق ذلك أقرب إلى المستحيل، لاعتبارات ذاتية في المقاومة، فصائلها وخلاياها واختلافاتها واعتبارات موضوعية في الظروف التي يفرضها الاحتلال، وما يواكب ذلك من اعتقالات واغتيالات، وتغييب لأصحاب الرأي في السجون أو بالإبعاد، ولكن مما لا شك فيه فقد كان من الواضح أن الاستمرار في الظاهرة دون ضبط هو خطأ كبير، ومما لا شك فيه أن الجهد لم يبذل من المسئولين والمثقفين والقانونيين، في محاولة إيجاد الحل الأمثل لذلك بالاستمرار المضبوط لعلاج الظاهرة مع أقل درجة ممكنة من عمليات القتل، وباجتناب الصورة البشعة والمنفرة منه.

اسم عماد أصبح على كل لسان، وصار رمزاً للبطولة والمقاومة، حتى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية بدأت تهتم به بصورة خاصة، ورئيس الوزراء الإسرائيلي رابين أسماه (الشبح) وأخذ يضغط على قادته العسكريين والأمنيين، بضرورة جلب رأسه.

بالمقابل فقد بدأت قوات الاحتلال تتخذ إجراءات أمنية جديدة للحفاظ على أمنها وسلامتها، تم الإعلان عن منع تجاوز أي سيارة يسوقها عربي لأي سيارة عسكرية إسرائيلية أو الاقتراب منها بحيث أنها يجب أن تبعد عنها ما لا يقل عن خمسين متراً...وإذا حاولت السيارات العربية الاقتراب، أو التجاوز شهر عليها السلاح، وأطلق عليها النار، منعت أي سيارة إسرائيلية من التحرك في قطاع غزة بدون مرافقة عسكرية،